الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4413 | الأربعاء | 8 ربيع الآخر 1444 هـ | 2 نوفمبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

اليمين المتطرف يرنو إلى السلطة في الدنمارك

«وكالات» : أجرت في الدنمارك أمس الثلاثاء انتخابات تشريعية تسعى فيها رئيسة الوزراء الاشتراكية الديموقراطية ميته فريدريكس للتمسك بالسلطة في مواجهة اليمين واليمين المتطرف، لكن النتائج تغير محسومة ويرجح أن تكون رهن حزب «المعتدلين» الخارج عن المتنافسين الرئيسيين.

وفتحت مكاتب الاقتراع أبوابها في الثامنة صباحاً لمدة 12 ساعة، ويتوقع أن تظهر النتائج الأولية بعد ساعتين من إقفال الصناديق.

وتفيد آخر استطلاعات الرأي بأن «التكتل الأحمر» اليساري بقيادة حزب فريدريكسن الاشتراكي الديموقراطي يحظى بما بين 47.1 و49.1 في المئة من نوايا التصويت، مقارنة مع 40.9 في المئة و43.6 في المئة لتكتل الأحزاب اليمينية «الأزرق».

ووفق الاستطلاعات، لن تتمكن أي كتلة من انتزاع الغالبية الكافية للحكم دون المعتدلين، الحزب الذي أسسه هذا العام رئيس الوزراء الليبرالي السابق لارس لوكه راسموسن.

وتشير الاستطلاعات الى أنه الحزب القادر على حصد ما يصل الى 10 % من الأصوات.

ويقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة آرهوس رون ستوباغر: «إذا لم ينل التكتلان على الغالبية، وهو المرجح، لن يكونا في غنى عن المعتدلين لتشكيل حكومة».

ويسعى الطرفان الى استمالة الناخبين، وحزب المعتدلين.

وكررت رئيسة الوزراء في الآونة الأخيرة التحدث عن قيادة حكومة بتحالف بين اليمين واليسار، وأبدت استعدادها لإصلاح النظام الصحي ليلقى قبول المعتدلين.

من جهته، دعا زعيم الليبراليين إلى عودة لوكه راسموسن إلى حزبه السابق. وقال ياكوب إيلمان ينسن في مناظرة تلفزيونية: «اذا أردتم الأمور التي تحلمون بها، والتي نمت في حديقتنا المشتركة السابقة، عودوا إلى المنزل».

وبعد حملة انتخابية هيمنت عليها قضايا المناخ، والتضخم، ونظام الرعاية الصحية، لم يحسم زهاء ربع الناخبين أمره.

ويقول أستاذ العلوم السياسية ستوباغر: «ثمة تذبذب كبير بين الناخبين الدنماركيين، نحو 40 في المئة يغيرون حزبهم».

ويعكس بعض الناخبين هذا الرأي حتى بين من يدلون بأصواتهم للمرة الأولى، مثل أنتيسا ينسن التي تقول: «لا أعرف بعد لمن سأصوت، ربما الخيار البديل، أو الراديكاليين».

وتشير هذه الأربعينية الى أن «مسألة الهجرة منفرة» في برامج المرشحين.

ونالت هذه الأمريكية الجنسية الدنماركية بعد مسار مضن يعكس السياسة التقييدية للبلد الإسكندنافي ضد المهاجرين.

وشكلت الدنمارك التي تتباهى بنموها وتماسك مجتمعها، مثالاً للمعايير الصارمة للهجرة منذ أكثر من 20 عاما، بصرف النظر عن التكتل السياسي الحاكم.

وانطلاقا من سياسة «صفر لاجئين»، تعمل الحكومة الاشتراكية الديموقراطية على اتباع النموذج البريطاني، واعتماد مركز لإدارة طلبات اللجوء، في رواندا، لكن تركيز الدنماركيين، 5.9 ملايين نسمة، يبدو منصباً على المناخ.

ويهدف البلد الاسكندنافي إلى تقليص انبعاثاته 70 في المئة بحلول 2030، بما يفوق 55 في المئة في الاتحاد الأوروبي، وبلوغ الحياد الكربوني في 2050.

وشارك 50 ألفاً بينهم رئيسة الوزراء، في «مسيرة المناخ» الأحد.

وقالت الطالبة استرون، على هامش المسيرة: «هذه الانتخابات مهمة جداً لما سيحصل بالكرة الأرضية في المستقبل. وأعتقد أن من المهم أن يكون المناخ على رأس أولويات السياسيين والناخبين».

ووعد اليسار بقوانين للتنوع البيولوجي، ويعتزم الاشتراكيون الديموقراطيون إدراج ضريبة كربون على الزراعة، في إجراء يلقى تأييد غالبية التشكيلات السياسية الأخرى.

وفي الأوساط اليمينية، يركز الحزب الليبرالي على حلول «خضراء»، في حين يبدي «اليمين الجديد» المتطرف انفتاحه على محطات للطاقة النووية.

وقدّم ما لا يقل عن 14 حزبا لوائح للتنافس على مقاعد مجلس النواب البالغة 179، بينها 4 مخصصة للأراضي الدنماركية ما وراء البحار، أي غرينلاند وجزر فارو.

دنماركيون على دراجات أمام معلقات انتخابية

محكمة أمريكية ترفض إسقاط دعوى ضد أردوغان

اعتداء حرس الرئيس التركي أردوغان على متظاهرين في واشنطن

«وكالات» : رفضت المحكمة العليا الأمريكية الإثنين، نظر دعوى تركية تطالب بإسقاط دعويين أقامهما متظاهرون يطلبون تعويضات مالية بعد أن اتهموا قوات الأمن التركية بإصابتهم خلال احتجاج في واشنطن في عام 2017 خلال زيارة للرئيس رجب طيب أردوغان.

واستبعد قضاة المحكمة العليا طعناً أقامته تركيا أمامها على حكمين صدرا من محاكم أدنى درجة يسمحان بالمضي في نظر الدعويين، ورفض قضاة المحكمة دفع الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي بأنها تتمتع بحصانة من مثل هذه الإجراءات القضائية في الولايات المتحدة بموجب قانون اتحادي يسمى قانون الحصانات السيادية الأجنبية.

وموضوع الدعويين شجار شارك فيه أفراد من قوة حراسة أردوغان بعد أن تظاهر محتجون أمام مقر إقامة السفير التركي في واشنطن، حيث كان ينزل أردوغان في السادس من مايو عام 2017، وكان أردوغان في واشنطن للاجتماع مع الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت دونالد ترامب، وتسببت الحادثة في تصدع العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة.

وأقيمت الدعويان في عام 2018، وأقام إحداهما 15 مدعياً، وأقام الأخرى خمسة مدعين وطالبوا جميعاً بتحميل الحكومة التركية المسؤولية عما تعرضوا له من إصابات، والحصول على تعويضات مالية عن ذلك، وبحسب أوراق الدعويين طالب المدعون بملايين الدولارات على سبيل التعويض.

ويقلص قانون الحصانات السيادية الأجنبية ولاية المحاكم الأمريكية على القضايا التي تقام ضد الحكومات الأجنبية.

وألقت تركيا باللائمة في الشجار على متظاهرين مرتبطين بحزب العمال الكردستاني المحظور، لكن قائد الشرطة في العاصمة الأمريكية وصف الحادثة بأنها «هجوم وحشي» على محتجين سلميين.

ووُجهت اتهامات بهجوم جنائي في واشنطن لعدد من أفراد الأمن الأتراك وغيرهم ممن شاركوا في الاشتباكات، واعترف متهمان ليسا من بين فريق أردوغان الأمني بأنهما مذنبان، وأسقط الادعاء التهم عن 11 من أفراد فريق أردوغان الأمني في عام 2018.

وحثت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن المحكمة العليا على عدم نظر الطعن.

وقالت تركيا إن تقاعس المحكمة العليا عن إبطال هذين الحكمين يهدد بتقويض العلاقات الخارجية الأمريكية «ويهدد بتآكل متبادل للحصانة لأفراد الأمن الذين يتولون حماية الرؤساء والدبلوماسيين الأمريكيين والبعثات الدبلوماسية الأمريكية في الخارج».

اتهام المعتدي على زوج بيلوسي بمحاولة خطفها وكسر ركبتيها

رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي وزوجها بول بيلوسي

«وكالات» : اتهمت السلطات الفيدرالية الأمريكية الإثنين ديفيد ديباب بمحاولة خطف رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي بعد اقتحامه منزلها في الأسبوع الماضي في سان فرانسيسكو واعتدائه على زوجها بول، بمطرقة.

وقالت وزارة العدل إن ديباب الذي يتحدر من كاليفورنيا كان يحمل شريطاً لاصقاً وحبلاً وأربطة ومواد أخرى، تشير إلى نيته تقييد نانسي بيلوسي عند اقتحام منزلها، لكنه وجد أمامه زوجها فهاجمه بمطرقة.

وكشف مكتب التحقيقات الفيدرالي أن ديباب أفاد بعد اعتقاله أنه يعتبر نانسي بيلوسي مسؤولة عن الأكاذيب التي يروجها حزبها الديموقراطي.

وأضاف أنه كان ينوي أخذ رئيسة مجلس النواب، الشخصية الثانية بعد الرئيس جو بايدن ونائبه، رهينة والتحدث اليها.

وجاء في الإفادة الخطية، إذا أخبرته «بالحقيقة سيطلق سراحها، وإذا كذبت فسيكسر ركبتيها».

وديباب، الذي يعيش في مرآب قرب ريتشموند بولاية كاليفورنيا حيث اعتاد نشر نظريات مؤامرة يمينية على وسائل التواصل الاجتماعي، اقتحم منزل بيلوسي في وقت مبكر الجمعة ليجد زوجها بول بيلوسي فقط فيه.

واتصل بول برقم الطوارئ وحاول التحدث إليه لإبقائه هادئا الى حين وصول الشرطة، لكن ديباب عاجله بضربة بالمطرقة على رأسه وتركه فاقدا للوعي، وفق الإفادة.

وخضع بول بيلوسي، 82 عاماً لعملية جراحية بعد إصابته بكسر في الجمجمة وإصابات خطيرة أخرى في ذراعه اليمنى، ومن المتوقع أن يتعافى.

وأبلغ ديباب السلطات لاحقاً بأن بول بيلوسي عوقب نيابة عن زوجته، لغيابها.

ووجهت السلطات إليه تهمة محاولة خطف مسؤولة أمريكية بسبب أدائها واجباتها، والاعتداء على أحد أفراد عائلة مسؤول أمريكي انتقاما من تصرفاته.

وتصل عقوبة الخطف إلى السجن 20 عاما، والاعتداء،إلى السجن 30 عاماً.

الأمم المتحدة تجتمع للنظر في الاحتجاجات وإيران تطالب الدول بالمقاطعة

«وكالات» : دعت طهران دول العالم الإثنين إلى مقاطعة اجتماع تنظمه الولايات المتحدة في الأمم المتحدة عن الاحتجاجات في إيران التي أشعلتها وفاة شابة، احتجزتها الشرطة.

وجاء ذلك في رسالة، تتهم واشنطن بتسييس حقوق الإنسان، بعد دعوة الولايات المتحدة وألبانيا إلى اجتماع غير رسمي لمجلس الأمن الدولي الأربعاء يمكن لجميع أعضاء المنظمة الدولية حضوره.

وستتحدث أمام الاجتماع الإيرانية شيرين عبادي، الفائزة بجائزة نوبل للسلام، والممثلة والناشطة نازانين بونيادي، الإيرانية المولد.

وكتب سفير إيران لدى الأمم المتحدة، أمير سعيد عرافاني، في رسالته للدول الأعضاء في المنظمة الدولية أن «الولايات المتحدة ليس لديها قلق حقيقي وفعلي على وضع حقوق الإنسان في إيران أو في أي مكان آخر».

ووصف الاحتجاجات بقضية داخلية وكتب أنه ستكون هناك «نتائج عكسية ضد تعزيز حقوق الإنسان» إذا ناقش مجلس الأمن الدولي هذه القضية.

وقال عرافاني: «الولايات المتحدة تفتقر للمؤهلات السياسية والأخلاقية والقانونية لعقد مثل هذا الاجتماع، ما يشوه المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان».

وتشهد إيران احتجاجات منذ وفاة الكردية مهسا أميني في الشهر الماضي.

أفغانيات يتظاهرن ضد قرار منعهن من العمل

«الجنائية الدولية» تحقق في جرائم ارتكبتها طالبان و«داعش» في أفغانستان

مظاهرات لنساء في أفغانستان

«وكالات» : تظاهرت مجموعة من النساء بالعاصمة الأفغانية كابول الإثنين احتجاجاً على قرار حركة طالبان منعهن من العمل.

وخلال مظاهرة الاحتجاج التي أقيمت في متنزه شهر أي ناو بالعاصمة كابول، رفعت المتظاهرات لافتات تحمل شهاداتهن الدراسية وطالبن بحقهن في العمل.

ومنذ استعادة السلطة في أغسطس 2021، منعت حركة طالبان النساء من شغل كثير من المهن أو تولي مناصب في الحكومة. وقامت الحركة بفض مظاهرة النساء أمس.

كما تظاهرت مجموعة من النساء الأحد، ضد حركة طالبان في شمال البلاد، وهتفت طالبات «التعليم من حقنا» و«الموت لطالبان» أمام مقر جامعة بدخشان في مدينة فيض آباد، بعدما تقرر منع الطالبات اللاتي لا يرتدين الحجاب من دخول الحرم الجامعي.

وكانت طالبان قد منعت الشهر الماضي تدريس بعض المواد الجامعية للطالبات مثل الهندسة الميكانيكية والصحافة.

وتخرج النساء بصفة خاصة للتظاهر ضد حكومة طالبان في أفغانستان، واندلعت احتجاجات في مختلف أنحاء البلاد الشهر الماضي، بعد تعرض مجموعة طلاب من عرقية الهزارة لاعتداء. ولقي أكثر من خمسين شخصاً حتفهم خلال المظاهرات، ومعظمهم من الفتيات.

من جهة أخرى حكم قضاة في المحكمة الجنائية الدولية الإثنين، أنه بوسع المدعي العام كريم خان استئناف التحقيقات في الفظائع التي وقعت في أفغانستان، وهو تحقيق كان مؤجلاً منذ ما يزيد على عامين.

بموجب الحكم، الذي نشرته المحكمة الجنائية الدولية، قال القضاة إن التحقيق يمكن أن يمضي قدماً، إذ أن كابول «لا تجري حالياً تحقيقات حقيقية» في الجرائم المزعومة بموجب اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، كما أكدت في وقت سابق.

وفي أغسطس، بعد عام على تولي طالبان الحكم، حث المدعي العام خان القضاة على السماح باستئناف التحقيق، محذراً من أن الجرائم مستمرة في أفغانستان.

وفي سبتمبر العام الماضي، أعلن خان أنه يريد استئناف التحقيق في جرائم ارتكبتها طالبان وتنظيم داعش-خراسان.

وقال إن الادعاء قد «يقلل من أهمية» التحقيق في الجرائم المشتبه في أن القوات الأمريكية وقوات الحكومة الأفغانية ارتكبتها.

بعد كارثة الجسر.. الشرطة الهندية توقف 9 أشخاص

«وكالات» : أوقفت الشرطة تسعة أشخاص الإثنين يشتبه في أن لهم علاقة بانهيار الجسر المعلّق الأحد في موربي في ولاية غوجارات الهندية، الذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 137 شخصًا.

وقال أشوك كومار ياداف المفتش العام لمنطقة راجكوت في بيان، إن الأشخاص التسعة، وجميعهم مرتبطون بشركة كانت تقوم بأعمال صيانة الجسر الذي تم الانتهاء من تجديده أخيراً، يخضعون للتحقيق بتهمة القتل غير العمد.

وقالت السلطات إنّ حوالى 500 شخص، بينهم نساء وأطفال، كانوا يؤدّون طقوساً لمهرجان ديني رئيسي على الجسر الذي يعبر نهراً، حين انقطعت الأسلاك التي تدعمه ما أدّى إلى انهيار الهيكل بكامله في النهر، بعد حلول المساء بوقت قصير.

وبلغت حصيلة الحادث 137 قتيلاً على الأقل، وفق السلطات.

وأكدت مصادر من السلطات المحلية أن معظم القتلى من النساء والأطفال.

وقال السياسي المحلي كالياني كونداريا للصحافة إنه فقد 12 من أفراد عائلته في الكارثة بينهم خمسة أطفال.

وعيّنت سلطات الولاية فريقا من خمسة محقّقين لتحديد أسباب انهيار الجسر، وفق ياداف.

ويقع الجسر في منطقة موربي على مسافة 200 كيلومتر غرب مدينة أحمد آباد الرئيسية في ولاية غوجارات.

ويبلغ طول الجسر 233 مترا، ويعود إلى حقبة الاستعمار البريطاني، وشيّد عام 1880 بمواد مستوردة من إنكلترا، وفق وسائل إعلام محلية.

وأعيد فتح الجسر المعلّق أمام الجمهور هذا الأسبوع، بعد أشغال استمرت لأشهر.

وأعرب رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي الذي كان يجول في ولاية غوجارات، مسقط رأسه، «عن حزنه العميق جراء المأساة» وأعلن تقديم تعويضات لذوي القتلى وللجرحى.

وتُعتبر الحوادث المرتبطة بالبنى التحتيّة القديمة والتي تُعاني سوء صيانة، شائعة في الهند.

في العام 2016، أدّى انهيار جسر في شارع مزدحم في مدينة كولكاتا في شرق البلاد إلى مقتل 26 شخصاً على الأقل. وانتشل عناصر الإنقاذ نحو 100 شخص مصابين من تحت ألواح إسمنتية ومعدنية ضخمة.